بحث عن

دور الادارة المحلية في تحقيق الأمن البيئي المجتمع المصري نموذجا

إعداد

جمال حسين عبدالقادر طايع

أخصائي ومشرف التدريب الميداني بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بأسوان

وباحث دكتوراه بقسم تنظيم المجتمع كلية الخدمة الاجتماعية جامعة أسوان

العام الجامعي

1443- /2022م

الملخص :

خلق الله سبحانه و تعالى الأرض و أعدها لسكن الانسان ، فعاش في هذه البيئة أجيالاً و أجيالاً ، و مع تزايد أعداد سكان الأرض و التقدم العلمي و التكنولوجي واستنزاف موارد البيئة و الإسراف في استغلال الموارد ، بدأت مشكلات البيئية ، و مع مرور الوقت أصبحت هذه المشكلة من أخطر المشاكل التي تواجه إنسان هذا العصر . و لقد تزايدت حدتها في الآونة الأخيرة إلى الحد الذى أصبح يهدد مختلف صور الحياة على سطح الأرض ، و الاقتصاد القومي للدول المتقدمة ووقف الإنسان عاجزاً أمام هذه المشكلة ، تواجه مصر في الوقت الحاضر العديد من القضايا و المشاكل البيئية ، و التي قد تمثل عقبة أمام التنمية الشاملة و التخطيط البيئي المستقبلي ، و يأتي في مقدمة المشاكل البيئية و أخطرها في جمهورية مصر العربية مشكلة التهديدات البيئية للعديد من المشكلات و التي قد تصل إلى أقصى درجات الخطورة في المناطق الصناعية التي تجاوز فيها نسبة التلوث الحد المسموح به، و لاشك أن لهذه المشكلة آثار ضارة على الاقتصاد القومي المصري و تعتبر المشاكل والصعوبات التي تسببها الظروف البيئية والتقلبات الطبيعية هاجسا امنيا للأفراد والمجتمعات، والتي تشكل خطرا على المجتمع المحلي كباقي المشاكل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ومن جراء هذه الأسباب تضافرت الجهود الحكومية والأهلية ،لإنشاء منظومة بيئية من اجل وضع حل لهذه المشكلات سواء بأبرام الاتفاقيات وسن القوانين لحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

تتأثر ادارة تنمية المناطق المتدهورة بيئيا بالدور الذى تقوم به كل الأجهزة الحكومية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص ومركز هذا البحث على دور الاجهزة الحكومية المحلية المعنية بادارة تلك المناطق من الواقع التنظيمى والادارى التوصيف الوظيفى لها ومقارنة ذلك بالواقع العملى مع ابراز المشاكل التى تعوق تلك الاجهزة الحكومية ووضع التوصيات اللازمة لرفع كفاءة ادارة تلك الجهات و تعتبر الادارة المحلية أحد الأساليب المتبعة في التنظيم الإداري، وذلك بغية تخفيف العبء الثقيل على كاهل الحكومة المركزية، و تقريب الإدارة من المواطن وتلبية احتياجاته بطريقة سريعة، وتتمثل الادارة المحلية في المحافظات والمدن والمراكز اللتان تجسدان السلطة المقررة والمسيرة على المستويات المحلية لدفع عجلة التنمية المحلية، التي تتحقق بتكاثف الجهود الشعبية والحكومية وعن طريق تفويض الصلاحيات من المركز الى المستويات المحلية دون الرجوع اليه الا في الامور التي تتطلب التنسيق للقضاء علي المشكلات البيئية وتحقيق الأمن البيئي في مصر.

Summary :

God Almighty created the earth and prepared it for human habitation, so he lived in this environment for generations and generations, and with the increase in the number of the earth's population and scientific and technological progress and the depletion of the environment's resources and the wasteful exploitation of resources, environmental problems began, and with the passage of time this problem became It is one of the most serious problems facing the person of this age. Its severity has recently increased to the extent that it threatens various forms of life on the surface of the earth, the national economy of developed countries, and the human being is helpless in the face of this problem. Egypt is currently facing many environmental issues and problems, which may represent an obstacle to development. comprehensive and future environmental planning, and it comes at the forefront of the problems The problem of environmental threats in the Arab Republic of Egypt is the problem of environmental threats to many problems that may reach the highest degree of danger in industrial areas where the percentage of pollution exceeds the permissible limit, and there is no doubt that this problem has harmful effects on the Egyptian national economy, and the problems and difficulties caused by it are considered Environmental conditions and natural fluctuations are a security concern for individuals and societies, which pose a threat to the local community like other political, economic, social and other problems. As a result of these reasons, governmental and civil efforts have combined to establish an environmental system in order to develop a solution to these problems, whether by concluding agreements and enacting laws to protect the environment and preserve resources natural. An environmentally degraded development management is affected by the role of all government agencies, civil bodies and the private sector and the Center for this research on the role of local government agencies concerned with the administration of these regions from organizational and administrative reality and compared to the practicality and compared to the practical reality with the problems impeding those government machines and developing recommendations security in Egypt.

- الكلمات الدالة : البيئة – الأمن البيئي- تنظيم المجتمع – الادارة المحلية

Key words: environment - environmental security - community organization - local administration

مقدمة : -

تبلورت التهديدات البيئية الأمنية من قبل باري بو زان وأولي ويفر ودي وايلد، من خلال تأطير مسائل المخاوف الأمنية حول التدهور البيئي وتغيير المناخ وهنا تبلور نوعين من الخطابات حول العلاقة بين البيئة والأمن وهما يمثلان نقاش النزاعات البيئية ونقاش الأمن البيئي . حيث تم اقتراح في مناظرة بشأن المناخ العالمي في 2007 في مجلس الأمن من طرف المملكة المتحدة أن تغير المناخ يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين من خلال ما يترتبه من اثار على الأزمات الإنسانية، الاجتهاد الاجتماعي، الهجرة ، نقص الموارد وكذلك نزاعات الحدود . ومع تزايد النقاشات حول هذه القضية الأمنية أدى إلى زيادة الاهتمام الدولي لحل هذه المشكلة، وتضافر الجهود من اجل العمل والتنسيق الجماعي بين جيع الدول ثم الانتقال داخل الدولة الي المجتمع المحلي بداخلها حسب التقسيم الاداري المعتمد محافظات ومراكز ومدن واحياء وقري ونجوع وكفور حيث أصبحت المشاكل البيئية الأكثر انتشارا هاجسا يؤرق الدول الغنية والفقير ة من ادني مستوياتها الريفي البسطي إلى أ علي مستوياتها الدول وحكامها ، كما تتحدد العالقة بين قابلية التعرض للمشاكل البيئية والقدرات على تحقيق الأمن البيئي بنوع الوسيط الملازم للمجتمع الإنساني، ثم تأتي ضرروه ة منحنى آخر هو أن بعض المجتمعات قد تزداد قدرتها لمواجهة مشكلة بيئية بدرجة عالية من الأمن البيئي لما لها من استعداد سابق، وتقل المواجهة أو تنعدم لمواجهة مشكلة بيئية ربما تكون أكثر كارثية من غيرها لضعف .مقومات التصدي الذاتية إن توسع وتضخم وظيفة ودور الدولة الحديثة، زاد من اهمية الجهاز البيروقراطي والتنظيم الاداري المسؤول عن الأداء الوظيفي الرسمي، ونشأت علاقة ثنائية التأثير بين الإدارة والتنمية، الامر الذي دفع الدول الى تبني الاساليب الإدارية الملائمة والفعالة حسب مكونات ومتطلبات البيئة التنموية، وهوما خلق التمايز البيروقراطي والتباين التنظيمي ليس فقط بين الدول ولكن حتى داخل الدولة الواحدة في سياق التحولات الوظيفية والهيكلية وما يتبعها من تناسق إداري في السعي الى الضبط الوظيفي التنموي المقبول الى أي مدى يمكن أن تساهم الإدارة المحلية في ظل بناءاتها الهيكلية وأداءاها الوظيفية والتشريعات المنظمة في تحقيق الأمن البيئي في المجتمع المصري .

- اولا: المفاهيم مفهوم البيئة :

البيئة هي كل ما يحيط بالكائن الحي من أشياء و ظواهر و عوامل تؤثر فيه و يؤثر هو فيها ، و هي الحيز الذى يمارس فيه الإنسان أنشطته الحيوية ، و من بينها النمو و التكاثر ، و هي الوسط الذى يستمد منه موارده اللازمة للحياة و الرفاهية كما أنها الوعاء الذى يصب فيه مخلفاته و نواتج نشاطه . (الحمد ،2009،ص191)

- مفهوم الأمن البيئي :

مجموعة أو جملة من السلوكيات الإيجابية، التي لا تؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية في البيئة، يمكن أن تسبب في تلوثها، أو تدهورها أو تخريب بعض مكوناتها، مما يؤدي بالنتيجة إلى اختلال في النظام البيئي في أحد أو كل هذه الأماكن، أو انعكاسه السلبي عليها، أي أن الأمن البيئي يرتبط بالزمان المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وبالتالي تهديد الأمن والمكان، ويشمل مساحات مختلفة محلية وإقليمية وعالمية، وفترات زمنية مختلفة قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأمد إنّ الأمن البيئي يشمل مجموعة من الجهود المبذولة من الدول والأفراد من أجل تحقيق الرفاهية والتقدم الاجتماعي وحماية المواطن من المخاطر . (مخلوفي ،2019،ص19)

- مفهوم الإدارة المحلية:

هي نظام من أنظمة الإدارة العامة وأداة من أدوات التنمية تهدف الي زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة ،ويتم بمقتضاها اعطاء المحليات الاختصاصات والصلاحيات التي تساعد علي سرعة وسهولة اتخاذ القرار بعيدا عن السيطرة المركزية مع ارتباط هذا القرار بتحقيق السياسات والأهداف التنموية للدولة ،وهي تعبر عن اللامركزية الإقليمية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة ،أي أن الإدارة المحلية تؤدي الي نقل بعض السلطات الي الوحدات المحلية .وهذا بالطبع لا يقضي علي اختصاصات الحكومة المركزية بل أنه يظهر علاقة اشتراك الوحدات المحلية المركزية ونتيجة لهذه العلاقة يجب التنسيق بين الطرفين .(مختار،2000،ص 80)

وتري الأمم المتحدة أن الإدارة المحلية نظام من نظم الادارة العامة، وهي وسيلة إدارية لمعاونة الحكومة علي أداء رسالتها بصورة أكثر فاعلية وكفاءة، وهي بذلك تحث علي نقل بعض الاختصاصات والصلاحيات من الحكومة المركزية الي المحليات لمواجهة مسئولياتها في إطار توزيع الأدوار الوظيفية وتقسيم العمل بين المستويين المركزي والمحلي . (قطب،2013،ص 136)

- ثانيا : خصائص الإدارة المحلية :

تتميز الإدارة المحلية بخصائص تنفرد بها عن الإدارة المركزية من أهمها:

أ- قربها من الافراد يجعلها تصل الي أعماق حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ب- هدفها تنمية المجتمعات المحلية لتوفر للفر مستوي معيشة أفضل.

ت- تعمل علي تكيف النظام الإداري ليلائم الأفراد دون تطويع الأفراد ليتكيفوا مع الإدارة.

ث- اشتراك المواطنين في إدارة الأمور ذات الأهمية المحلية لأنهم أقدر علي معرفة احتياجاتهم

ج- تعتبر مدرسة للتربية السياسية للمواطنين لإعداد القيادات الصالحة .

ح- تدعيم الروابط المجتمعية وإثارة الحماس والتنافس بين أفراد المجتمعات المحلية المختلفة لتحقيق أكبر قدر من النهوض بمجتمعاتهم معتمدين علي جهودهم الذاتية . (رشيد،2009،ص208)

مقومات الإدارة المحلية :تقوم الإدارة المحلية علي عنصر أساسي وهو الشخصية المعنوية وهو الذي يمنح الإدارة المحلية الاستقلال القانوي عن الحكومة أو الإدارة المركزية مع احتفاظ الحكومة أو السلطة المركزية بحق الرقابة علي الإدارة المحلية وتتكون هيئات الإدارة المحلية من ثلاثة أجهزة وثلاث سلطات هي (محمود ،2016،ص69)

أ- السلطة التقريرية :في المجالس الشعبية المحلية والتي تمثل سلطة التشريع علي المستوي المحلي .

ب- السلطة التنفيذية :هي مجموعة الموظفين الإداريين والفنيين والماليين العاملين في الإدارة المحلية.
ت- السلطة الرقابية :فتتمثل في رقابة السلطة المركزية علي كل أعمال الأجهزة المحلية.

- ثالثا: وظائف الإدارة المحلية :

تختص الإدارة المحلية بوجه عام بجميع المسائل ذات الأهمية المحلية وتشمل مختلف الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والوقائية والثقافية والعمرانية والمرافق العامة ومن الطبيعي لأن تقسم المهام الإدارية طبقا لمؤديها ،أي المهام التي تؤدي بكفاءة وفاعلية محليا لابد وان تسند الي مستويات أعلي من الإدارة وللإدارة المحلية وظيفتين أساسيتين هما:

- الوظيفة التنموية : وهي المسئولة عن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال إدارة عملية التنمية المحلية ويمكن تقسيمها إلي:وظائف مرتبطة باحتياجات السكان المباشرة. -وظائف مرتبطة بالتخطيط المستقبلي والتنمية .

أ- الوظيفة السياسية :**(محسن ،2012،ص121)**

- تحقيق الديمقراطية السياسية محليا عن طريق التمثيل العادل لأفراد المجتمع في المؤسسات السياسية .
- دفع السكان المحليين الي المساهمة والمشاركة الفعالة في أداء وممارسة دورهم السياسي
- تدريب القيادات السياسية علي مستوي المجتمع .

-رابعا : مستويات الادارة المحلية :

المستويات المحلية في مصر تتكون جمهورية مصر العربية من 27 محافظة، بعد إلغاء محافظتي حلون و 6 أكتوبر في عام 2011 و اللتين أستحدثنا في عام 2008 ويتراوح عدد المستويات المحلية في كل محافظة بين مستويين و أربع مستويات، وذلك باختلاف طبيعة المحافظات، ففي المحافظات الحضرية مثل محافظات القاهرة والسويس وبورسعيد، هناك مستويان هما: المحافظة، والأحياء، وفي المحافظات الريفية التي توجد بها أحياء، مثل الغربية والدقهلية، هناك خمسة مستويات هي: المحافظة، والمراكز والمدن والقرى، والأحياء، أما في باقي المحافظات التي لا توجد بها أحياء مثل محافظة الوادي الجديد، والبحر الأحمر، أسوان، فإن هناك ثلاث مستويات هي : المحافظة، والمراكز والمدن، والقري, ويتم الاعتراف بالشخصية المعنوية للوحدات المحلية في مصر، من خلال الدستور والقانون، حيث نص الدستور على المحافظات والمدن والقرى، مجيزا في نفس الوقت إنشاء وحدات محلية أخرى بالقانون، حيث التطورات التي تطرأ (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، ولذلك تم في عام 1975، استحداث مستويين محليين هما: المركز، والحي، وفي عام 1989، أضيفت المدن ذات الطبيعة الخاصة (مثل مدينة الأقصر)، كوحدات محلية في مستوى المحافظة.**(عز العرب ،2004،ص44)**

وبصفة عامة تنقسم المحافظة إلى مراكز أو أحياء (في حالة المحافظات ذات المدينة الواحدة أو الحضارية)، كما ينقسم المركز إلى مدينة (عاصمة المركز) أو أكثر و عدة قرى، أما المدينة فقد تنقسم إلى أحياء وتنقسم القرية إلى قرية أم (مقر الوحدة المحلية بالقرية و عدة قرى تابعة في الجدول رقم 1)، ويتم إنشاء وتحديد نطاق وإلغاء المحافظات والمدن ذات الطبيعة الخاصة، بقرار من رئيس الجمهورية، بعد موافقة مجلس الوزراء، وبناء على اقتراح الوزير المختص بالإدارة المحلية، وأما المراكز والمدن، والأحياء، فيتم إنشاؤها وتحديد نطاقها وإلغاؤها، بقرار من رئيس مجلس الوزراء، بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة، ويشترط لصدور قرار من المحافظ بإنشاء القرى، أن يتم ذلك بناء على اقتراح المجلس الشعبي المحلي للمركز، وموافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة1 المدة 1 من القانون رقم 43 لسنة 1979.ولكل وحدة محلية من الوحدات المشار إليها، ميزانية مستقلة، إلا أن إعدادها واعتمادها قد أختلف من فترة الأخرى، كان المجلس المحلي هو الذي يقوم بإعداد مشروع الموازنة، كما كان يتم اعتماد مشروع موازنة كل من المدينة والقرية من المجلس المحلي للمحافظة، أما مشروع موازنة المجلس المحلي للمحافظة فقد كان يتم اعتماده من رئيس الجمهورية، حتى عام 1971، ومنذ عام 1975، أصبح إعداد مشروعات الموازنات المحلية يتم عن طريق المجالس التنفيذية، ثم التصديق عليها من المجالس الشعبية المحلية، ويتم بعد ذلك إلحاقها بمشروع قانون الموازنة العامة للدولة، لاعتمادها من مجلس الشعب، ولذلك يعود فائض هذه الموازنات إلى خزينة الدولة، بعكس الموازنات المستقلة التي تعد وفقا للقواعد التي تتفق وطبيعة نشاط الوحدة المحلية، ويعود فائضها إليها، ويضاف إلى ذلك صعوبة نقل اعتمادات بلد إلى بند أخر إلا بعد موافقة وزير التخطيط 2 و بالنسبة لمن يمثل الوحدة المحلية أمام المحاكم والغير، فإن رئيس المجلس الشعبي المحلي يمثل المجلس الشعبي المحلي، كما يمثل رئيس المجلس التنفيذي الوحدة. **(عبدالوهاب ،2008،ص 25)**

وفيما يتعلق بمدى استقلال الوحدة المحلية بشؤون موظفيها، ليست هناك قوانين أو لوائح خاصة تحكم شؤون العاملين في الوحدات المحلية، حيث يطبق قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم 47 لسنة 1978 على جميع العاملين بالحكومة في كل المستويات والوزارات والأجهزة الحكومية، والوحدات المحلية، وعلى الرغم من أن جميع قوانين الإدارة المحلية قد نصت على نقل الاعتمادات المالية الخاصة بالعاملين في الوحدات المحلية إلى الموازنات الخاصة بهذه الوحدات، إلا أن هناك العديد من الوزارات التي مازال العاملون فيها يتبعون وزاراتهم لم تنقل موازناتها.**(فرحات ،2017،ص5)**

- خامسا: الادارة المحلية كجهاز لممارسة طريقة تنظيم المجتمع :

تعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية من المهن العاملة فى مجال إحداث التغيير الاجتماعى المقصود فى الناس وبيئاتهم ولهذا فلابد من أن يكون لها أجهزتها التى تساعدها على إحداث مثل هذا التغيير سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو المجتمعات.
(عبدالفتاح،2012،ص121)
والمهنة هى مهنة مؤسسية تعمل من خلال العديد من المنظمات والمؤسسات سعياً إلى تحقيق أهدافها .
ويطلق على هذه المنظمات أجهزة وهى عبارة عن البناءات أو الكيانات التى لكل منها أهدافه ووظائفه .
وهى إما سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو بيئية . وقد تقدم خدماتها للعملاء مباشرة ، كما تقدم خدمات غير مباشرة للعملاء من خلال أجهزة للتنسيق أو تقديم المعلومات .. إلخ
ولتحقيق الهدف العام لتنظيم المجتمع يحدد كل جهاز لنفسه أهدافاً يستطيع بواسطتها المساهمة فى تحسين أحوال المجتمعات من خلال تحقيق الأهداف الفرعية يساعد على تحقيق الهدف العام لتنظيم المجتمع ، والأهداف الفرعية التى يمكن للجهاز تحقيقها هى :

1. توفير المناخ المناسب لممارسة أنشطة تنظيم المجتمع .
2. إثارة الوعى وتنوير الرأى العام .
3. تنظيم حركة الجهاز .
4. تنمية روح الولاء والانتماء للمجتمع .
5. تحقيق التماسك والتعاون والترابط داخل المجتمع .

ومن الضرورى الاستمرار فى تعديل تكوين الأجهزة حتى يتناسب التكوين وتحقيق الأهداف المتغيرة ، ولكى يستطيع الجهاز تقديم الخدمات التى تساعد على تحقيق أهدافه لابد من توفير ثلاث عناصر رئيسية هى :

1. المستفيدين من خدماته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .
2. توفر الموارد والإمكانيات اللازمة من المعرفة المتخصصة والاستراتيجيات المناسبة ، والأدوات والتمويل .
3. العاملين المتخصصين اللازمين لتوصيل الخدمات للمستفيدين .

1- الأهداف الإدارية :
يعتبر نظام الإدارة المحلية طريقة مناسبة لإدارة الخدمات ذات الطابع المحلى حيث تتمثل الأهداف الإدارية فى :

أ- القضاء على البيروقراطية التى تلازم تركز السلطة وتجنب عيوب المركزية الإدارية من خلال قيام الوحدات الإدارية المحلية بأداء الخدمات العامة وبعمليات التنمية المحلية مما يساعد على تخفيف العبء الإدارى عن الأجهزة الحكومية بما يساعد على الارتفاع بكفاءة العمل الإدارى .
ب- تحقيق الكفاية الإدارية والتى تلعب دوراً هاماً وفعالاً فى إدارة المحليات للخدمات المختلفة ، وفى إدارة الوظائف العامة التى يضطلع بها المجلس المحلى بكفاءة وذلك لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
ت- تغيير أنماط الإدارة المحلية من وحدة محلية لأخرى تبعاً لطبيعة الوحدة وحجمها وحاجات أهلها .
ث- ضمان تخطيط أفضل للمشاريع المحلية يأخذ فى الاعتبار القوى العاملة المتوفرة ويضمن تنسيقاً أكثر ثقة بين مختلف الأجهزة العامة على المستوى المحلى والقومى .
ج- توزيع الأعباء المصلحية بين الدولة والهيئات المنتخبة المحلية بحيث تتولى الدولة رسم الخطة العامة ووضع القواعد الأساسية تاركة أمر التفاصيل الإدارية وضرورات الإصلاح الإدارى للوحدات المحلية عن طريق منح هذه الوحدات الاستقلال فى إدارة المشروعات والمرافق المحلية والمتصلة اتصالاً . (عبدالفتاح ،2000،ص113)

2- الأهداف الاجتماعية :
تتركز الأهداف الاجتماعية للمجالس المحلية فيما يلى :

أ- دعم الروابط الروحية بين أفراد المجتمعات المحلية بطريقة تحول طاقاتهم إلى أعمال بواسطتها يأخذ كل مجتمع لنفسه وجوداً آدمياً بقصد تحقيق المصالح المشتركة لأفراده .
ب- تعميق الثقة بالإنسان وبالقيم الإنسانية عن طريق تأكيد حرية الفرد واحترام كرامته ، بمعنى معاملته ككائن اجتماعى يرتبط بأفراد مجتمعه وينتمى معهم إلى بيئة محلية يؤثر فيها ويتأثر بها.
ت- التخفيف من آثار العزلة التى فرضتها المدنية الحديثة على الأفراد بعد توسع نطاق التنظيمات إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الكفاية الاقتصادية حيث يمثل هذا الاتساع خطراً كبيراً على المجتمع ذلك لأن حجم المجتمع وشموله لجماعات غير متجانسة يكون عرضة لانهيار الإحساس بالمجتمع كله .
ث- إعطاء مشروعات التنمية دفعة حيوية تجعلها تتوافق مع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع ، وكذلك النهوض بالمجتمعات المحلية والارتفاع بالمستوى المعيشى فيها ، كل ذلك من أجل تنفيذ سياسة الدولة على مستوى المجتمعات المحلية .
ج- العمل على إنشاء مراكز لصنع القرارات من خلال كلاً من المشاركة المباشرة حيث يمكن لكل فرد فى المجتمع الإسهام بنصيب فى عملية صنع القرار ، والمشاركة غير المباشرة من خلال قيام ممثلين يختارهم المجتمع عادة بالانتخاب المباشر ويفوضونهم نيابة عنه للمساهمة فى صنع القرارات التى تمس المجتمع ومستقبل الحياة فيه .
ح- تسهيل حصول الأفراد على احتياجاتهم وخلق المنافسة بين السلطات المحلية .
خ- تعزيز الشعور بالولاء والانتماء إلى المجتمع المحلى وذلك للحد من هجرة الكفاءات البشرية المحلية إلى المدن الكبرى حيث تتوفر الخدمات والمرافق وفرص العمل الأفضل. (رجائي ،2005،ص39)

وعلى ذلك فإنه يمكن تناول بعض الإسهامات التى تقدمها طريقة تنظيم المجتمع عند العمل مع الادارةالمحلية على النحو التالى :

1- طريقة تنظيم المجتمع يمكن أن تساعد الادارة المحلية على وضع خططها للتنمية المحلية بصورة واقعية ملائمة لظروف المجتمع وإمكانياته ومتماشية مع الخطة العامة للدولة .
2- بإمكان الطريقة أن تساهم فى حل النزاعات والخلافات التى قد تنشأ بين المجلس وجماعات المجتمع أو بين جماعات المجتمع بعضها البعض وذلك يتم بتعبئة الجهود لصالح مشروعات وبرامج التنمية .
3- المساهمة فى تنسيق العمل وتدعيم التعاون بين لجان المجلس الشعبى المحلى

4- المساهمة فى تنسيق الجهود بين المجلس والمؤسسات والأجهزة الموجودة فى دائرة عمله .
5- تدعيم توطيد الصلة بين الوحدات المحلية والقاعدة الجماهيرية بما يكفل تعاون المواطنين فى مشروعات وبرامج التنمية فى نطاق عمل االوحدة.
6- مساعدة االاجهزة المحلية على الاستفادة بكافة الموارد الموجودة فى المجتمع فى تنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات المحلية .
7- مساعدة المنظمات المحلية على وضع الخطط اللازمة لمواجهة المشكلات المجتمعية.
8- إكساب التنفذيين بعض الخبرات والمهارات التى تساعدهم على الاضطلاع بدورهم القيادى في المجتمع .
9- المساعدة فى تنفيذ العمل بالوحدة المحلية ولجانه بالصورة التى تسهل إنجاز العمل في وقت قصير دون إخلال بكفاءة الأداء .
10-تدعيم لجان المجلس بالكفاءات والخبرات من أبناء المجتمع حتى تستطيع اللجان أن تقوم بمهامها على خير وجه .
11- تدعيم علاقة المجلس بالمجالس الشعبية المحلية على المستوى الأعلى والتنمية المحلية على مستوى المراكز والمدن والأحياء والقرى من حيث تحقيق التكامل بينها .(عبدالعال، 1999،ص275)

- سادسا : موضوعات بيئية تهتم بها اجهزة الادارة المحلية في المجتمع المصري : (خالد،2009،ص59)

1. الهواء
2. نوعية الهواء
3. الضوضاء
4. التغيرات المناخية
5. الأوزون
6. المياه
7. المياه العذبة
8. المياه الساحلية
9. البحيرات
10. مياه الصرف
11. حماية الطبيعة
12. المحميات الطبيعية
13. التنوع البيولوجي
14. التشجير والغابات
15. الإدارة البيئية
16. الصناعة والطاقة
17. التنمية البيئية
18. المناطق الساحلية
19. الاقتصاد الأخضر
20. المخلفات
21. المخلفات الصلبة
22. المواد والنفايات الخطرة
23. موضوعات عامة
24. التكنولوجيا الخضراء
25. الكوارث والأزمات
26. المؤشرات البيئية
27. المعمل المركزي
28. النوع الاجتماعي
29. صحة البيئة
30. تحقيق الأمن البيئي

- سابعا : فيما يتعلق بالأمن البيئي:

- ماهية الأمن البيئي:

- تعتبر الصعوبات البيئية من المشاكل التي تواجه الفرد والمجتمع، والتي أثرت على حياتهم بشكل سليب في جميع المجالات، والذي بات يشكل تهديد امنيا واضحا لهم، والذي تجاوز حدود الدول ليصبح خطرا يهدد البلاد، تسعى الجهود المشتركة إلى تحقيق وتجسيد الأمن البيئي على المستوي المحلي باعتبار ه ضرروه ة حتمية في حياة المجتمع
- الأمن البيئي : يتعلق بالمحافظة على المحيط وحماية البيئة كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الانسانية والمجتمعية والاقتصادي والزراعية والتجارية والصناعية وغيرها . **(الشيخ ،2014،ص6012)**

أنواع الامن البيئي

- ترتبط أنواع الأمن البيئي في العمليات الاساسية التي تؤثر في المحيط الحيوي وذات الصلة بالأنشطة البشرية حيث أن فروع الأمن البيئي تمثل ركيزة التهديدات البيئية والتي أشارت اليها بعض الدراسات علي أنها تتفاوت في تصنيف درجات خطورتها في القائمة كمهدد للأمن القومي وفروع الأمن البيئي واليا تحقيقه تتمثل في الاتي

1- الأمن البيئي الغذائي : ومن بين الاليات لتحقيقه يجب ضبط اقتصاديات البيئة
2- الأمن البيئي الهوائي : ومن بين اليات لتحقيقه ضبط جودة الصناعة
3- الأمن البيئي المائي : يستوجب ضبط ترشيد استهلاك المياه
4- الأمن البيئي الصحي: يتطلب ضبط معايير الصحة المجتمعية
5- الأمن البيئي الاقتصادي: يحتاج الي ضبط النشاط الاقتصادي
6- الأمن البيئي المجتمعي : يجب توفير اليات مستوي المعيشة
7- الأمن البيئي التثقيفي : يجب توفير التوعية والتربية البيئية **(ابراهيم ،2013،ص107)**

- دور الامن البيئي في تحقيق التنمية المحلية الشاملة :

إن الأمن البيئي جزء لا يتجزأ من الأمن الشامل الذي يجمع متطلبات الإنسان في الحياة من أمن نفسه ودينه وماله وعرضه وغذائه وأهله ووطنه وغير ذلك من الحقوق، منظومة الأمن المحلي الشامل تشمل عناصر عدة منها الأمن الوطني، والسياسي، والاقتصادي والمعلوماتي، والفكري، المائي، والغذائي وأمن الأفراد، والأمن السياحي، والأمن البيئي ..... و غيرها من روافد الأمن، ويقصد بالأمن

المحلي الشامل مجموعة من الأسس والمرتكزات التي تحفظ للدولة(المجتمع المحلي) تماسكها واستقراراها وتكفل لها القدرة على تحقيق قدر من الثبات والمنعة والاستقرار في مواجهة المشكلات ، ليس فقط في مجال الأمن والسلامة، ولكن في مختلف مناحي الحياة ويشمل مجموعة من الأبعاد وهي : (هوشات،2018،ص458)

أولا: البعد السياسي: ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

ثانيا: البعد الاقتصادي: الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم و الرفاه له.

ثالثا: البعد الاجتماعي: الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء و الولاء

رابعا: البعد البيئي: الذي يوفر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظا على الأمن. (ناصر،2017،ص702)

مما سبق يتضح أن تحقيق أي عنصر من عناصر الأمن التي سبقت الإشارة إلى أبرزها؛ يسهم في النهاية في تحقيق الأمن بمفهومه الشامل المنشود من قبل الأفراد والشعوب والحكومات، وما تحقيق الأمن البيئي بكافة جوانبه وأشكاله إلا أحد هذه العناصر التي تصب في هذه المنظومة الشاملة. وعلى النقيض، فإن الفشل أو القصور في تحقيق أي هذه العناصر –ومنها الأمن البيئي- يضعف ويهز الأمن بمفهومه الشامل.

ثامنا-متطلبات تحقيق الأمن البيئي في المجتمع المصري:

- أولويات العمل البيئي في مصر يتمثل في الاتي :

1- تحسين نوعية الهواء
2-ايقاف الصرف الصناعي في نهر النيل
3- الادارة السليمة للمخلفات الصلبة (البلدية والزراعة)
4- المحافظة علي الثروات الطبيعية من أراضي ومحميات طبيعية وتنوع بيولوجي
5- الادارة المتكاملة للمناطق السياحية
6- الادارة المتكاملة للمواد والنفايات الخطرة
7- زيادة الوعي البيئي لجميع فئات الشعب (سعيد،2018،ص112)

- تتعدد الفوائد التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسات والمنظمات سواء كانت اهلية او حكومية عند إتباع نظم الإدارة البيئية الامنة (الأمن البيئي) ومنها :

1- منع التلوث. 2- تطوير الأداء البيئي.
3- التنافس على المزايا. 4- تطوير الالتزامات.
5- تقليل التكلفة. 6- قلة الحوادث.
7- الاهتمام بالعمالة وزيادة أداء العاملين. 8- خلق أسواق جديدة ومستهلكين جدد.
9- السمعة بالنسبة للمجتمع وعامة الناس وزيادة الرؤية الإيجابية العامة وتنفيذ القانون.
10- تحذير العاملين من القضايا البيئية والإحساس بالمسئوليات . (ابوالقاسم ،2017،ص17)

-تاسعا: اسهامات اجهزة ومنظمات الادارة المحلية في تحقيق الأمن البيئي في مصر:

يمكن القول أن تدهور الاوضاع البيئية على المستوى الدولي جلب اهتمام الدول وحثها بصفة تدريجية على اعتماد سياسات وطنية تأخذ بعين الاعتبار ضرورة الحفاظ على المكونات البيئية بمختلف أنواعها وقد تجسد هذا المظهر على تبنّي التشريعات الوطنية مسلكا موحدا في هذا المجال ، حيث يمكن أن نعثر في هذا الصدد على اطار عام يكرس هذا الحماية ويأخذ التسمية التي يمكن أن تكون موحدة وهي تحقيق الأمن البيئي وإلى جانب ذلك نعثر على آليات تشريعية قطاعية تتولى تكريس هذه الحماية في شتّى مجالات الحياة مثل قانون المياه ، أو قانون حماية الغابات أو قانون الصحة العمومية أو قانون حماية البيئة من التلوث الهوائي إلى غير ذلك من الآليات القانونية . (ابوالقاسم ،2017،ص47)

وبما أن موضوع الأمن البيئي تحكمه مجموعة من القواعد والقوانين الخاصة والعامة وتحتاج في عمليات تطبيقها عدة هيئات وجهات وزارات مركزية ، فانه من الطبيعي أن يكون لهذه الهيئات امتداد محلي على مستوى المحافظات والمراكز والمدن والقري والاحياء لكن

نجاح هذه السياسات يقتضي أن تكون الأجهزة المنوط بها مهمة الحماية البيئية قريبة من متخذي القرار التي تتطلب الحماية، وهو الدور الذي يفترض أن تقوم به الأجهزة المحلية أو المنظمات المحلية التي تتوزع على كافة الأقاليم المحافظات والمراكز والمدن والقري والاحياء . (سمير ،2001،ص143)

على هذا الأساس فان أجهزة الادارة المحلية تعتبر حجر الزاوية أو الحلقة الأهم في تنفيذ السياسات العامة للبيئة على المستوى الوطني ، ولمعرفة الدور الذي تلعبه هذه الهيئات اللامركزية في تحقيق الأمن البيئي ومجال تدخلها في هذا الميدان على المستوى المحلي فإنه ينبغي علينا دراسة الصلاحيات التي تمارسها المنظمات المحلية في مجال حماية البيئة، دور ديوان المحافظة "مطلب أول " ودور الوحدة المحلية للمركز والمدينة " مطلب ثاني " وهذا بموجب قانون الادارة المحلية أو القوانين الأخرى ذات الصلة بموضوع المحافظة على البيئة .(الطعامنة ،2005،ص345)

تضمن القانون رقم 4 لسنة 1994 فى المواد 34 ، 35 بما يضمن عدم تجاوز الحدود المسموح بها للمشكلات البيئية ، وأن تكون جملة التلوث الناتج عن مجموع المنشآت فى منطقة واحدة فى الحدود المصرح بها أو عن طريق استخدام آلات أو محركات أو مركبات ينتج عنها عادم يجاوز الحدود المقررة باللائحة التنفيذية بالقانون. (الجندي،1997 ،ص87)

وتتعدد الجهات التى تقوم بتنفيذ القوانين واللوائح والتشريعات المعنية بحماية البيئة المحلية ويختلف نشاط الجهات المعنية بحماية البيئة ما بين القيام بأعمال تنفيذية أو استشارية أو تخطيطية أو بحوث ودراسات علمية ، وهى تشترك جميعاً فى هدف واحد هو تحقيق الأمن البيئي فى مصر (قانون الادارة المحلية،1979،ص19)

وتتمثل هذه الأجهزة فيما يلى :

1- الأجهزة التخطيطية ويتبعها جهاز شئون البيئة ومكاتبه على مستوى المحافظات ، وأكاديمية البحث والتكنولوجيا.
2- مراكز ومعاهد البحوث المتخصصة .
3- الجهات التنفيذية وتتمثل فى الوزارات التالية: الصحة ، والتربية والتعليم ، والرى ، والزراعة ، والحكم المحلى ، والداخلية ، والإسكان ، والكهرباء .
4- المنظمات غير الحكومية والمتمثلة فى:الجمعيات البيئية، الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية ، والمنظمات الدينية مثل المسجد ، والكنيسة ، والنوادى الريفية ، والجمعيات الأهلية.

5- الإرشاد الزراعى أحد أجهزة وزارة الزراعة التى يقع على عاتقها عبء توعية الزراع والأسر الريفية بالقوانين والتشريعات الزراعية ، ومن هنا يبرز دور الإرشاد الزراعى باعتباره عملية تعليمية فى بناء وتنمية القوى البشرية المنتجة فعن طريقه يمكن تزويد الزراع والأسر الريفية بالمعارف المتعلقة بالتشريعات الخاصة بحماية البيئة الريفية والتى تمكنهم من المحافظة على البيئة التى يعيشون فيها . (نوال،2003،ص77)

عاشرا- مهام منظمات واجهزة الادارة المحلية البيئية:

1- تقييم الاثر البيئي لمشروعات التنمية ودراسات التأثير
2- متابعة تنفيذ اليات الادارة البيئة داخل المجتمع المحلي
3- رصد المشكلات البيئة المحلية عن طريق متابعة وحدة الاعلام البيئي
4- تحديد المقاييس البيئية والتخطيط للأنشطة الخاصة بالعمل البيئي
5- الانظمة القانونية الخاصة بالبيئة المحلية
6- حث المواطنين للمشاركة في مجال حماية البيئة
7- توعية الاهالي باستخدام الطاقة النظيفة و المتجددة (الغز الطبيعي – الطاقة الشمسية – طاقة الرياح)
8- توجيه المتخصصين من البيئة في المناطق المهددة في حدوث مشكلات

9- عقد الندوات البيئية والتي تعود بالنفع علي حياة المجتمع المحلي بيئيا

10- مشاركة منظمات المجتمع المدني عامة والمهتمين منهم بالشأن البيئي خاصة في حملات التوعية بمخاطر البيئة

11-توجيه الاساليب الوقاية داخل اجهزة الادارة المحلية من خلال قسم البيئة والتراخيص (عبدالمطلب ،2001،ص322)

-حادي عشر: مقترح من وجهة نظر الباحث (مشروع بيئي محلي)

- يحاول المشروع الاعتماد علي اليات حديثة لحماية البيئة المحلية وتحقيق الامن البيئي بداخلها بحيث يكون للمجتمع المحلي الدور الجوهري والاساسي في المشروع من انشاء داخل كل وحدة محلية سواء مركز او مدينة اوحي او قرية (وحدة التخطيط البيئي المحلي للتنمية المستدامة) وتكون ذو طابع استشاري للمجتمع وتحتاج الي تضافر جهود التنفيذيين والتشريعيين والشعبيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتتضافر هذه الجهود المشتركة من اجل تحقيق الامن البيئي المحلي

-وتعمل هذه الوحدة علي اعداد برنامج متكامل وله خطة زمنية علي الاتي :

1- تفعيل دور المؤسسات الاقتصادية علي المساعدة في انهاء نفايات مصانعها ومخلفات البترول والحديد والزنك والنحاس ومخلفات الحديد والصلب والاسمدة والمخلفات الزراعية ومخلفات الصناعات الغذائية

2- دور سائل الاعلام وتفعيل ما يسمي الاعلام البيئي شانه رصد المشكلات البيئة المحلية والتوعية عن طريق وسائل الاتصال المختلفة

3- منظمات المجتمع المدني بما فيها المسجد والكنيسة والنقابات العمالية والاحزاب السياسية

4- الجمعيات البيئية والجمعيات الاهلية والتي تعمل علي تحسين الاطار المعيشي فيما يخص البيئة المحلية

5- القطاع الخاص وتتضافر الجهود مع الجهات التنفيذية لأبرام العقود للمناقصات والمقاولات فيما يتعلق بمشروعات وبرامج البيئة المحلية

6- الادارة البيئة التنفيذية ودورها العمل علي كافة الامور البيئية والتواصل مع الاطراف المشاركين

7- وحدة تكنولوجيا المعلومات والرقمنة والتحول من الادارة البيئة التقليدية الي الادارة البيئة الإلكترونية

8-العمل علي الاستفادة من التجارب والخبرات الناجحة في تجارب الامن البيئي المحلي

9- الاستفادة من المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية عن طريق ابرام الاتفاقات بين وزارة الدولة لشئون البيئة ممثل للدولة المصرية وما يعود بالنفع علي جميع محافظات الجمهورية وصولا لكل القري والاحياء

منظمات حكومية دولية مثل :

- الاتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال افريقا - البنك الدولي - الوكالة الدولية لحفظ الطبيعة

- المنظمة البيئية للأمم المتحدة (اللجنة العالمية حول البيئة – برنامج الامم المتحدة للبيئة)

10- منظمات دولية غير حكومية تعمل في مجال حماية الامن البيئي المحلي عن طريق مد خدماتها والشراكة مع الجمعيات والمنظمات المحلية ووضحه قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية رقم 170 لسنه 2019 ومنها:

- الصندوق العالمي لحفظ الطبيعة - منظمة السلام الخضر

- منظمة اصدقاء الارض العالمية

النتائج والمناقشة:

تناول هذا البحث واحدة من أخطر المشاكل التي تواجه جمهورية مصر العربية ، و هي مشكلة التدهور البيئي ، ومتطلبات تحقيق الامن البيئي المحلي و التي تمثل عقبة أمام التنمية الشاملة و التخطيط البيئي المستقبلي ، خاصة و أن نسب التلوث في المناطق الصناعية تجاوزت الحد المسموح به شملت هذه الدراسة الأسباب المسئولة عن مشكلات البيئة في مصر و ناقش البحث أهم الآثار الاقتصادية لتلوث الهواء و الماء و التربة في مصر و أثر ذلك على الاقتصاد القومي من

حيث انتشار الفقر و تدنى مستوى المعيشة و ارتفاع نسبة البطالة ، و انخفاض قيم الإنتاج و ضعف مستوى الخدمات و انخفاض الناتج القومي وقدمت الدراسة استراتيجية مقترحة لمواجهة مشكلات البيئة في مصر ، من خلال كل من أجهزة الإعلام و البحث العلمي ، و أجهزة الدولة التشريعية و التنفيذية و الرقابية ودور الادارة المحلية في تحقيق الأمن البيئي في المجتمع المصري .

النتائج الخاصة بالبحث :

1. ضرورة استحداث المزيد من التشريعات واللوائح والقوانين الفاعلة والملزمة لتحقيق الأمن البيئي, وضرورة وجود نظم معلومات دقيقة ومكتملة عن الوضع البيئي ووضع خطط متكاملة و شاملة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية للأمن البيئي في المجتمع المصري .
2. تفعيل و دعم الأجهزة الرقابية و الضبطية المتمثلة في الاجهزة الامنية وجهاز شئون البيئة بالمحافظات و مركز الرقابة على الأغذية و الأدوية و جهاز الشرطة الزراعية و غيرها من الأجهزة ذات الاختصاص.
3. العمل على زيادة الوعي بأهمية الأمن البيئي لدى كافة أفراد المجتمع و مؤسساته من خلال و سائل الأعلام المختلفة وفق خطة علمية ممنهجة و مدروسة لرفع مستوى الوعي بالأمن البيئي.
4. الاهتمام بتدريب الكوادر القائمة على مراقبة حماية البيئية و صحة المستهلك و المواطن بشكل عام.
5. تفعيل دور المجتمع المدني مثل جمعية حماية المستهلك لما لها من أهمية و دور فاعل في تحقيق الأمن الغذائي.
6. مراقبة المنافذ البرية و البحرية و الجوية و تفعيل دور الأجهزة القائمة على ذلك المتمثلة في حرس الجمارك.
7. على الحكومة إيلاء مزيد من الاهتمام بالبيئة و بالأجهزة الرقابية و الضبطية و توفير الإمكانيات لأداء دورها بشكل فاعل.
8. تستند التوصيات دراسة التوسع الجغرافي للبرنامج إلى حد كبير إلى النتائج الفعالة التي تم تحقيقها من تنفيذ البنود البيئية خطة عمل البرنامج . تركز التوصيات الواردة في الملحق على المجالات الثالثة الرئيسية التالية :
   - تحديد الفرق البيئية و الاجتماعية وتعزيز القدرات
   - تطبيق إدارة ورصد التقييم البيئي والاجتماعي
   - تطبيق أنشطة إشراك المواطنين

- الاستنتاجات:

من خلال التحليل السابق لموضوع الدراسة تم التوصل إلى أن موضوع البيئة يعتبر من أهم المواضيع المحورية على الساحة الدولية خاصة في ظل التدهور البيئي، الذي يشهده العالم، والذي احتل الصدارة ضمن الأجندة السياسية الدولية. والذي يعتبر السبب الرئيسي في ظهور مصطلح الأمن البيئي العالمي كمنظومة عالمية تهدف إلى خلق التعاون وغرس روح المسؤولية للجميع، والتي تسعى إلى حماية البيئة وتحقيق الأمن البيئي في المجتمعات المحلية المصرية وبجهود وزارة التنمية المحلية المتمثلة في منظمات وأجهزة الادارة المحلية علي مستوي المحافظات والمراكز والوحدات المحلية للمن والقري والأحياء **و تم التوصل من خلال هذا البحث إلى مجموعة نقاط يه :**

- يمثل الأمن البيئي المرجعية المنظمة والمراقبة لكل الأنظمة والقوانين التي تجسد استراتيجية بيئية .وطنية من شانها تحقيق الأمن والرفاهية للمجتمع المحلي
- .إن تحقيق الأمن البيئي يقتضي تحقيق العدالة بين الفرد والمجتمع للاستدامة للأجيال القادمة
- تكثيف التعاون بين الجهود المحلية من المسئولين في مجال حماية البيئة
- رفع مستوى الوعي المجتمعي بقضايا البيئة وغرس الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية تجها .المحافظة على البيئة
- إعادة النظر في الآليات القانونية والمؤسسية المعتمدة في حماية البيئة والعمل على استحداث اليات .جديدة تشمل كل الاطراف، من شانها تحقيق الأمن البيئي
- .تنظيم سلوك الاطراف المتنازعة تجاه البيئة الطبيعة
- وضع آليات للرقابة والتدخل في حالة الانتهاكات، هدفها ضمان الحد الأقصى من حماية .البيئة
- أن تتميز صياغة القواعد التي تحمي البيئة من التلوث بالوضوح والدقة والابتعاد عن العمومية والغموض.

المراجع

1 رشيد ،احمد .(2009).الإدارة المحلية :المفاهيم العلمية ونماذج التطبيق ،القاهرة :دار المعارف.

2 ابراهيم ،الفايق .(2013). ابعاد ومفهوم الامن البيئي ومستوياته ،جامعة الخرطوم ،السودان :مركز الدراسات البيئية

3 الشيخ ،بوسماحة . (2014)ز الأمن البيئي الدولي في الاراضي تحت الاحتلال من منظور القانون. بحث منشور في المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية ،مجلد 7،العدد2،الاردن .

4 محســـن، حبيبـــة.(2012). المحليـــات فـــي مصـــر :كيـــف يمكـــن أن تحقـــق اللامركزيـــة رفاهيـــة للمـــواطنين ،القاهرة :دار الفتح للطباعة.
5 قطـــب ،حســـام .(2013).تقـــويم كفـــاءة وفاعليـــة الاليـــات المحليـــة لصـــناعة القـــرار فـــي إدارة العمـــران الحضـــري ،بحـــث منشـــور فـــي المـــؤتمر العربـــي الإقليمـــي تحســـين الظـــروف المعيشـــية مـــن خـــلال التنميـــة الحضـــرية المستدامة ،كلية الهندسة: جامعة القاهرة.
6 رجـــائى عبـــد اللطيـــف ،حنـــان.(2005). الإدراة المحليـــة فـــى مصـــر . المبـــادئ – الأهـــداف – التوجهـــات ، (سلسلة مذكرات خارجية ، مذكرة خارجية رقم 1630) القاهرة : معهد التخطيط القومي .

7 فرحـــات ،رضـــا . (2017). الاصـــلاح المؤسســـي فـــي مصـــر الســـهل الممتنـــع (اللامركزيـــة كاحـــد الاليـــات الرشيده للاصلاح المؤسسي في المحليات ،القاهرة :المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
8 مخلوفي،ســـارة . (2019). دور الحوكمـــة البيئيـــة العالميـــة فـــي تحقيـــق الأمـــن البيئـــي ،رســـالة ماجســـتير غيـــر منشورة . كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة العربي بن مهيدي ،الجزائر .
9 عبـــدالوهاب ،ســـمير . (2008). اللامركزيـــة فـــي مصـــر نحـــو تفعيـــل الاطـــار الدســـتوري والقـــانوني .بحـــث منشـــور فـــي مـــؤتمر جامعـــة القـــاهرة الفـــرص والتحـــديات بالتعـــاون مـــع جامعـــة ولايـــه جوريـــا كليـــة انـــدرو يونـــع للادارة العامة ، قسم الادارةالعامة ،جامعة القاهرة.
10 - محمـــود نوال،طلعـــت. (2003). المـــوارد البشـــرية وتنميـــة المجتمـــع المحلـــي، الاســـكندرية: المكتـــب الجامعي الحديث.
11 رضـــا عبـــد العال،عبـــدالحليم .(1990). أجهـــزة وحـــالات فـــى تنظـــيم المجتمـــع ، القـــاهرة: تـــوت للدعايـــة والطباعة والنشر، ط1.
12 ســـعيد ،عبـــدالمالك . (2018). الامـــن البيئـــي مـــن منظـــور القـــانون الـــدولي العـــام .بحـــث منشـــور فـــي المـــؤتمر العلمي الخامس ،كلية الحقوق ،جامعة طنطا.
13 - عبد المطلب ،عبدالمجيد.(2001). التمويل المحلي و التنمية المحلية، القاهرة : دار الهدين.
14 سمير محمد ،عبدالوهاب. (2001). اللامركزية و الحكم المحلي، القاهرة: دار الجلال للنشر و التوزيع.
15 هوشـــات، فوزيـــة . (2018). الامـــن البيئـــي بـــين مقاربـــة الامـــن الـــوطني والامـــن الانســـاني ،بحـــث منشـــور فـــي مجلة العلوم الانسانية ،القسطنطينية .
16 نظام الادارة المحليـــــــة ،قـــــــانون رقم 43لســـــــنه 1979 ومذكرته الإيضاحية ولائحته التنفيذية وفقا لآخر التعديلات / الطبعة العاشرة / ،القاهرة :الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
17 ابوالقاسم ،محمد. (2017). نظم الادارة البيئية ،جامعة أسيوط :مركز الدراسات والبحوث البيئية .
18 سعيد الحمد ،محمد . (2009). البيئة ومشكلاتها ،الكويت :المجلس القومي للثقافة.
19 عبـــد الفتـــاح محمـــد ،محمـــد. (2000). الأســـس النظريـــة لأجهـــزة تنظـــيم المجتمـــع ، الإســـكندرية: المكتـــب الجامعي الحديث.
20 عبـــد الفتـــاح محمـــد، محمـــد . (2012). الممارســـة المهنيـــة لتنظـــيم المجتمـــع – أجهـــزة وحـــالات ، المكتـــب الجامعي الحديث :الاسكندرية .
21 محمـــود الطعامنـــة ،محمـــد. (2005). نظـــم الادارة المحليـــة فـــي الـــوطن العربـــي ،القـــاهرة :منشـــورات المنظمة العربية للتنمية .
22 عـــز العـــرب ،محمـــد. (2004). وزارة التنميـــة المحليـــة سلســـلة الـــوزارات المصـــرية ،القـــاهرة : مركـــز الدراسات والسياسات الاستراتيجية .
23 الجندي ،مصطفي .(1997). الادارة المحلية واستراتيجياتها ،القاهرة: دار منشاة المعارف .
24 خالـــد ،ممـــدوح. (2009). البلـــديات و المحليـــات فـــي ظـــل الادوار الجديـــدة للحكومـــة، القـــاهرة: المنظمـــة العربية للتنمية.

25 ناصر، ناهد . (2017). تحقيق الامن البيئي ،قسم الادارة العامة السعودية :جامعة الملك.
26 محمـــود ،نهلـــة .(2016). الإدارة المحليـــة فـــي مصـــر :أثـــر الفجـــوة بـــين التشـــريع والممارســـة، الإســـكندرية: المعهد السويدي
27 أمـــين مختـــار، هشـــام .(2000).تخطـــيط وتنميـــة المجتمعـــات الجديـــدة فـــي جمهوريـــة مصـــر العربيـــة .رســـالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الهندسة ،جامعة القاهرة .